تنمية الرافدين ٨٩ (٣٠) ٢٠٠٨
ص ص [١٨٣-٢٠٧]

ظاهرة التضخم تحدٍ كبير للمحاسبة في الاقتصاد الفلسطيني قطاع غزة

الدكتور علاء الدين عادل الرفاتي
أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة
عميد كلية التجارة
الجامعة الإسلامية في غزة

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب وضغط التكلفة والتضخم الناتج عن عوامل هيكلية، ودراسة أسباب حدوثها بقصد الوصول إلى الحلول المناسبة لعلاجها، ومن المعروف أن الجانب المحاسبي يتأثر بظاهر التضخم لكونه هو الذي يعكس نتائج السياسة الاقتصادية والمالية المتمثلة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة السنوية.

ولتحقيق أهداف الجانب التطبيقي، تم تصميم استمارة استبيان معتمدة على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وزعت على الأكاديميين في قسمي الاقتصاد والمحاسبة في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، ومدراء الدوائر الاقتصادية في القطاع العام.

وقد تبين من نتائج الدراسة أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة نقدية ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج، وأن التضخم الهيكلي سببه وجود اختلالات في هيكل الاقتصاد الفلسطيني يصعب التغلب عليه في المدى القصير، كما أن وضوح المعلومات عن الربحية مطلب رئيس لتقييم أداء المشروعات وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية.

وقد قدم الباحث مجموعة من التوصيات من شأنها التخفيف من حدة ظاهرة التضخم، ومعالجة الاختلالات التي ترتبط بطبيعة عملية التنمية في فلسطين، وكيفية معالجة تدني قيمة النقود الناجمة عن التضخم محاسبياً.

تاريخ التسلّم ٢٠٠٧/٢/٦ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٧/٥/٩

The Inflation Phenomenon is a Great Challenge to the National Economy

Alaa Aldin A. Al – Rifati (PhD)
Assistant professor
Dean of College of Commerce
Islamic University in Gaza

Abstract

The current study aims at treating the inflation resulting from the increasing of demand, the cost push and the structural inflation. Studying the factors of incidence in order to achieve the solutions for this treatment, it is known that the accounting part will be affected by inflation phenomenon, because it may reflect the results of the economic and financial policies which represents in the balance of payment and public budget.

To realize the practical of this objective, the researcher designed a questionnaire depending upon of previous studies and the theoretical framework. The questionnaire is distributed to the professors of economic and accounting department at Palestinian universities in Gaza – Province and to the managers of economic departments at the public sector.

The results of this study showed that the inflation phenomenon is a currency matter, due to the increase of currency more than the quantity of production. Also, the inflation resulting from structural factors appeared in the existence of defects in the structure of national economy. It is difficult however to overcome it in a short period. The inflation regarding the performance of economical projects about profitability is prerequisite for the evaluation of changes on the economic resources.

The researcher introduces a set of recommendations to reduce the severity of inflation phenomenon in case the existence of a big quantity of currency, the increase of prices for goods and services owing to the increase of its costs, the treatment of defects which are connected with economic depression, the challenges of development, the nature of development process in Palestine and the effect of accounting disclosure in the financial statements under the protection of inflation phenomenon.

المقدمة

إن التضخم ظاهرة اقتصادية تؤثر في الكثير من المتغيرات الاقتصادية، وأن تأثيرها لا ينحصر على دول دون أخرى، بل قد عم اقتصاديات معظم الدول بنسب متفاوتة. فمثلاً كان معدل ارتفاع الأسعار في الأرجنتين سنة ١٩٨٨ هو ١٧٨٥% مقارنة مع ١٢,٥% في عام ١٩٧٤.أما في البرازيل فبلغ معدل ارتفاع الأسعار ٩٩٣%وبعد التحري عن معدلات تغير الأسعار في الدول المختلفة من سنة إلى أخرى، يمكننا الاستنتاج أن هذه الظاهرة ستستمر في المدى المتوسط وأنها ستصبح مشكلة دولية (جربوع، ٢٠٠١).

ويُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في أسعار البضائع المباعة والخدمات المقدمة (أو) النقص التدريجي في القوة الشرائية للوحدة النقدية.

ويتبع المحاسبون في إعداد القوائم المالية فرض ثبات قيمة العملة من دون الأخذ في الاعتبار آثار تغير الأسعار لوحدة القياس (الدينار الفلسطيني)، فالحسابات الختامية تحتوي على بنود متنوعة من المصروفات والإيرادات، ولا يتم سدادها أو

تحصيلها في تاريخ واحد، في حين تتغير قيمة العملة من تاريخ إلى آخر. وكذلك الحال بالنسبة لقائمة المركز المالي، إذ تحتوي على بنود الأصول بأنواعها الثابتة والمتداولة، وخصوم بأنواعها المتداولة ذات آجال مختلفة ويستدعي ذلك إتباع أسلوب معين وموحد لتحديد قيمة النقد في تاريخ معين وموحد لجميع البنود المحاسبية في قائمتي الدخل والمركز المالي. (الشيرازي، ١٩٩٠).

وقد يستخدم في هذا الشأن أسلوب الأرقام القياسية الخاصة، أو إعادة تقويم البنود المحاسبية في كل فترة محاسبية معينة أو تكوين صندوق للاحتياطيات يزاد بالتضخم وينقص بالانكماش. (Rosenfield, 1981)

ومن المعروف أن الجانب المحاسبي يتأثر بظاهرة التضخم، لكونه يعكس نتائج السياسة الاقتصادية والمالية المتمثلة في ميزان المدفوعات والموازنة العامة السنوية.

أهمية البحث

١. دراسة ظاهرة التضخم وأثرها في قطاع المحاسبة في قطاع غزة- فلسطين.
٢. نتيجة لندرة الدراسات الميدانية في هذا المجال، قد يُسهم هذا البحث في خلق الحافز للقيام بدراسات أخرى مرتبطة به.
٣. محاسبة التضخم قد تؤدي إلى ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية التي تساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين.
٤. معرفة الآثار الناتجة عن عدم الأخذ بأثر التضخم عند إعداد القوائم المالية المعُدة في فلسطين.

أهداف البحث

تتمثل أهداف هذا البحث في الآتي:

١. التعرف على كيفية معالجة آثار التضخم عند إعداد وتجهيز القوائم المالية.
٢. التعرف على كيفية الإفصاح عن أثر التضخم في قائمتي الدخل والمركز المالي.
٣. التعرف على الآثار السلبية الناجمة عن عدم الأخذ بأثر التضخم في الحسبان عند إعداد القوائم المالية.
٤. تحديد مكونات الدخل بشكل سليم بهدف الحفاظ على القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية.
٥. اقتراح بعض التوصيات التي من شأنها لفت نظر الجهات المختصة بأهمية تطبيق محاسبة التضخم (التغيرات في مستويات الأسعار) على القوائم المالية في فلسطين.

مشكلة البحث

على الرغم من اهتمام كثير من الدول بمعالجة آثار التضخم، لم تنل في فلسطين أي قدر من الاهتمام، إذ تعد القوائم المالية من دون الأخذ بنظر الاعتبار معدلات التضخم، الأمر الذي يتطلب معالجة محاسبية خاصة، لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث بما يأتي:

١. هل وجود كمية كبيرة من النقود يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المباعة والخدمات المقدمة مما يدفع إلى زيادة الأسعار؟
٢. هل زيادة نفقات السلع والخدمات بسبب زيادة تكاليف الحصول عليها تؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم؟
٣. هل الاختلالات في هيكل الاقتصاد تؤدي إلى تنامي التضخم؟

فرضيات البحث

لقد اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة البحث على الفرضيات الآتية:

اولاً-لا توجد علاقة إحصائية توكد أنزيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات وحدوث التضخم".

ثانياً- لا توجد علاقة إحصائية بين النفقات للسلع والخدمات بسبب زيادة أسعار تكاليف الحصول عليها وبين حدوث ظاهرة التضخم".

ثالثاً- لا توجد علاقة إحصائية بين حدة الاختلالات الهيكلية وبين حدوث التضخم".

رابعاً- لا توجد علاقة إحصائية بين إعداد القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية والتأثير في قيمتها المحاسبية في ظل التضخم".

منهجية البحث

سوف يعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي والقياس الإحصائي المبني البيانات والمعلومات الأساسليةتي تم جمعها من استمارة استبيان لعينة من المجتمع الفلسطيني (Questionnaire) التي تم تحليلها باستخدام البرنامج (SPSS) الإحصائي،

الاستعراض المرجعي

هناك عدد كبير من الدراسات النظرية التي تناولت جوانب مشابهة لدراستنا من أهمها: دراسة (الحاروني، ١٩٨٣)، "أثر زيادة نسبة التضخم على الحسابات الختامية المنشورة"، وهدفت إلى استعراض الخطوات التي اتخذتها المعاهد العلمية لمواجهة المشاكل المترتبة على زيادة نسبة التضخم على القوائم المالية المنشورة، وذلك تمهيداً لمناقشة الحاجة إلى وجودهفي جمهورية مصر العربية . وأهم ما توصل إليه:

هنلك عدد كبير من دول العالم قد واجهت أثر التضخم في القوائم المالية المنشورة وتفاوتت الحلول المقترحة لمواجهتها من بلد إلى آخر.

ب. إهتم عدد كبير من دول العالم بالبحث عن وسيلة تمكن من بيان أثر التضخم في القوائم المالية، إلا أن أكثر الدول نشاطاً في هذا المجال كانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

في حين هدفت دراسة (عبدالله، ١٩٨٣)، إلى مناقشة الآراء المؤيدة لمحاسبة التضخم والمعارضة لها، مستعرضة مزايا وعيوب الأخذ بمحاسبة التضخم من عدمه . وأهم ما توصلت إليه:

أ. ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة محاسبياً، لأن أي تجاهل لها بمثابة ذر الرماد في العيون، فـ التضخم ظاهرة اقتصادية آخذه في التفشي والانتشار ، وأن الإبقاء على القوائم المالية بأسعار وقيم تاريخية تعد في ظل هذه الظاهرة تشويشاً لمستخدمي تلك القوائم سواء كانت إدارة المشروع أم الجهاز الحكومي أو الدائنين.

ب. يتطلع الباحث إلى أن يرى دراسات متخصصة لبيان أثر التضخم على القطاعات الاقتصادية المختلفة من مالية وتجارية وصناعية وغيرها.

أما هدفت دراسة (أنصار، ١٩٨٤) فهدفت إلى تحقيق ما يأتي:

أ. تحديد أهمية وكيفية الإفصاح عن أثر التغيرات في مستويات الأسعار في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

ب. تحديد موقف مدقق الحسابات الخارجية من مشكلة تغيرات مستويات الأسعار، وذلك عن طريق توزيع قائمة استبيان على عينة من المراجعين الخارجيين. وتوصلت الدراسة إلى ما يأتي:

§ إن الغالبية العظمى من مفردات العينة محل البحث ترى عدم صلاحية مبدأ التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية.

§ إن أساس التكلفة الاستبدالية الجارية باستخدام الأرقام القياسية الخاصة يلقى قبولاً واسعا من قبل المهنيين.

§ أكدت الدراسات الاستقصائية أن المراجعين على استعداد تام لمراجعة قوائم مالية باعتماد أسعار متغيرة بدليل أنهم قدموا مجموعة من التعديلات.

وقد اقترح **كل من** (محسب وقادوس، ١٩٨٥)، إطاراً جديداً للعلاقة بين المحاسبة والتضخم، باستخدام عدة معايير للمفاضلة في معالجة أثر التضخم في القوائم المالية، مستعرضين العوائد والتكاليف المرتبطة بها . وأهم النتائج التي توصلت إليها:

أ. إن المعايير التي اعتمدها الباحث عشوائية ، ولكنها تمثل مجموعة من المعايير الأساسية اللازمة لعملية التقييم ، ومن ثم فإنه يمكن إضافة معايير أخرى حسب الظروف المحيطة بعملية الاختيار.

ب. لا توجد هناك طريقة محاسبية تشمل جميع المعايير، فالطريقة التي تتفق مع معيار قد تختلف مع آخر.

ت. المفاضلة بين هذه المعايير وترتيبها حسب أهميتها النسبية يخضع إلى حدٍ كبير للتقدير الشخصي للقائمين على عملية الاختيار.

وهدفت دراسة (حسن، ١٩٨٧) إلى تقديم أساس موضوعي لتحديد احتياطي ارتفاع الأسعار بصورة تضمن المحافظة على رأس المال في ظل تقلب القوة الشرائية للنقود وتطبيقها في جمهورية مصر العربية، وجاءت الدراسة بجملة من النتائج من أهمها:

أ. يشكل اعتماد تسويات محاسبة التكاليف الجارية البريطاني الأساس الموضوعي الملائم لتكوين احتياطي ارتفاع الأسعار.

ب. ان ارتباط الإفصاح المحاسبي مع المستوى الخاص بالأسعار والتكلفة الجارية، يُعد أكثر واقعية وفائدة لمستخدم البيانات المالية ومتخذي القرارات من ارتباطه مع التغير في المستوى العام للأسعار.

بينما هدفت دراسة (غنيمي، ١٩٩٤) للوصول إلى طريقة ملائمة لمعالجة آثار التغيرات في مستويات الأسعار على القوائم المالية التي تعدها الوحدات الاقتصادية في إحدى الشركات الصناعية في جمهورية مصر العربية وأهم ما توصل إليه:

أ. أن التغيرات في مستويات الأسعار هي من أكثر الظواهر الاقتصادية تأثيراً على القوائم المالية والمعلومات المحاسبية المنشورة بها.

ب. وجود اختلافات جوهرية في نتائج القياس المحاسبي المعتمدة على مستويات الأسعار الجارية عن نتائج المحاسبة طبقاً للتكلفة التاريخية، مما يؤثر على مدى صدق وعدالة المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية.

بينما استهدفت دراسة (سليطين، ٢٠٠١)، المقارنة بين كيفية احتساب الاندثار في ظل مبدأ التكلفة التاريخية، وفي ظل محاسبة التغيّر في مستويات الأسعار وقياس الدخل وتثبيت رأس المال، بالتطبيق على إحدى الشركات الصناعية . وأهم ما جاء به من نتائج:

أ. احتساب الاندثار على أساس التكلفة التاريخية في ظروف ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تضخم الدخل وزيادة حجم الضرائب وتوزيع أرباح وهمية على المساهمين.

ب. عدم أخذ التضخم في الحسبان يؤدي إلى تآكل على رأس المال المستثمر.

ركزت دراسة (Mentyre,1982) إلى بيان العلاقة بين نماذج محاسبة التضخم ودراسة أثر المحاسبة التقليدية ومحاسبة التغيرات في المستوى العام للأسعار في طرق تقييم المخزون (LIFO, FIFO) وذلك بهدف تحديد الأرباح، مستنتجاً:

أ. يختلف الربح باختلاف طريقة التقييم للمخزون السلعي.

ب. يختلف الربح باختلاف طريقة التعديل للقوائم المالية وفقاً لمحاسبة التضخم.

ت. أن للتضخم أثر واضح على الأرباح.

في حين استعرض (Brayshour & Miro, 1985)، أثر معلومات التكلفة على نشاط أسواق الأسهم المالية في بريطانيا، وأهم النتائج:

أ. إن محاسبة التكلفة التاريخية تنتج بيانات وقوائم مالية مضللة للمستثمرين.
ب. يجب تقييم القوائم المالية باعتماد التكلفة التاريخية المعدلة والتكلفة الجارية، وترفق كملاحق مع القوائم الأصلية.

شخصت دراسة (Davis,2001) العلاقة بين القيمة السوقية للشركات التجارية العامة المكسيكية وتوضيح المعلومات المحاسبية المعدلة بمستوى الأسعار. وتوصل إلى:

أ. أن هناك علاقة واضحة بين القيمة السوقية للشركات التجارية المكسيكية والقوائم المحاسبية المعدلة بمستوى الأسعار.
ب. أن التعديلات في المستوى العام للأسعار والتكلفة الجارية تشرح جزءاً مهماً من الاختلاف بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للشركات.

وجاءت دراسة (Golden, 2001)، لتبيّن العلاقة بين التكلفة التاريخية، ومستوى الأسعار، ومحاسبة التكلفة الاستبدالية، باستخدام عينة من الشركات المكسيكية من عام ١٩٨٩ – ١٩٩٥. وأهم ما توصل إليه:

أ. أن اعتماد القوائم المالية على التكلفة الاستبدالية أفضل من التكلفة التاريخية المعدلة.
ب. وأن تعديلات القوائم المالية بالتكلفة التاريخية المعدلة للأسعار أفضل من التكلفة التاريخية.

وقد هدفت (Salvary, 2004) إلى معرفة مدى أثر التغيرات في الأسعار على حملة الأسهم. مستنتجاً:

أ. إن التغيرات في الأسعار تؤثر في عوامل الإنتاج ومن ثم في تسعير المنتجات.
ب. إن حساب الأرباح يكون مضللاً عند عدم أخذ التغيرات في الأسعار بالحسبان.

وركزت دراسة (Chordia & Shivakumer, 2005)، على معرفة هل يستطيع مستثمرو الأسهم في السوق المالية معرفة أثر التضخم في معدلات نمو أرباحهم المستقبلية، وأهم ما توصل إليه:

أ. إن مستثمري الأسهم في السوق المالية لا يستطيعون معرفة أثر التضخم في معدلات نمو أرباحهم المستقبلية . في حين يفهم مستثمرو السندات تأثير التضخم في معدلات الخصم.

وعند تقييمنا للدراسات السابقة تبين ما يأتي:

- إن معظم الدراسات السابقة اهتمت بدراسة التضخم نظرياً فقط ولم تتطرق للجانب التطبيقي، ولم تعتمد معايير المحاسبة الدولية في التقييم.
- الدراسات كافة تمت في بلدان مستقلة لها عملتها الوطنية وذات سيادة، أما هذه الدراسة فهي عن فلسطين ، إذ لاوتجد عملة وطنية واحدة يتم التداول بها، إذ إن هناك ثلاث عملات رئيسة هي (الدولار، الدينار، الشيكل الإسرائيلي) .

مصادر التضخم في النظرية الاقتصادية

١. التضخم الناتج عن زيادة الطلب

في هذا النوع من التضخم يكون الطلب على السلع والخدمات أكبر من المعروض، مما يدفع بالأسعار إلى الزيادة، وذلك بسبب زيادة الإنفاق الكلي بأقسامه الثلاثة: الاستهلاكي والاستثماري والحكومي (Ackely,G.,1978). ويرجع الاقتصاديون الكلاسيك هذا التضخم إلى ظاهرة نقدية خالصة تتمثل في وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية ضئيلة من السلع ، إذ ربط التحليل الكلاسيكي مباشرة بين مستوى الأسعار وكمية النقود.

وفي أوائل القرن العشرين صاغ (Irving Fisher) معادلة رياضية تربط بين كمية النقود وسرعة تداولها، وطوّرها فيما بعد التحليل الكينزي الذي أرجع التضخم إلى وجود فائض في الطلب يفوق الطاقات الإنتاجية عند مستوى التوظيف الكامل، وتكون الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، هي التعبير عن هذا الاختلال بين العرض والطلب.

ونتيجة لبروز ظاهرة التضخم الركودي (Inflationary Stagnation) عادت النظرية الكمية للنقود إلى الظهور بقوة في الستينات والسبعينات على يد اقتصاديي مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، الذي يرى أن زيادة كمية النقود هي الشرط الضروري لانطلاق شرارة التضخم . لأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج (Friedman Milton, 1965).

٢. التضخم الناتج عن ضغط التكلفة

يرجع هذا النوع من التضخم إلى الارتفاع في ثمن عوامل الإنتاج - الأجور وسعر الفائدة- المشتركة في العملية الإنتاجية، مما يترتب عليه زيادة أسعار السلع والخدمات النهائية لمواجهة هذه الزيادة في التكاليف . ويتميز هذا النوع بأنه تلقائي، لأن الزيادة في التكاليف هي التي تدفع بالأسعار إلى أعلى في زيادات متتالية يصعب السيطرة عليها. ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى التضخم التكاليفي :

أ. يعد ارتفاع مستوى الأجور وهو أكثرها شيوعاً، لأن ارتفاع الأجور بمعدلات تزيد عن معدل الزيادة في الإنتاجية نتيجة لضغط نقابات العمال التي قد تصل إلى الإضراب عن العمل تحقيقاً لمطالبها.

ب. وجود جزء من الطاقات الإنتاجية عاطلة- غير مستغلة بشكل كامل أو مستغلة بشكل ناقص، مما يؤدي إلى ارتفاع معامل رأس المال ، أي ارتفاع تكلفة الأصول الثابتة الإنتاجية لكل وحدة منتجة. (زكي، ١٩٨٠).

كذلك تعد التكلفة الناتجة عن احتساب سعر الفائدة على الأموال المقترضة أحد عناصر التكاليف، لذا فإن التقلبات التي تطرأ على هذا السعر يكون لها تأثير في سعر المنتج وفقاً لأهمية هذا العنصر النسبية في هيكل التكاليف.

٣. التضخم الناتج عن عوامل هيكلية

وهو التضخم الناتج عن وجود اختلالات في هيكل الاقتصاد القومي يصعب التغلب عليها في المدى القصير والتي تعد من السمات اللصيقة بالمراحل الأولى للتنمية الاقتصادية.

يرى مفكرو المدرسة الهيكلية التي ظهرت في أمريكا اللاتينية أن التضخم ظاهرة اقتصادية واجتماعية ترجع إلى إختلالات هيكلية موجودة بالاقتصاديات المتخلفة، وقد كان شولتز (Schultz) أول من نادى ولفت الأنظار إلى أهمية التحليل الهيكلي للتضخم الذي يوجد بوجود خلل هيكلي ناشئ عن عجز العرض عن التغيّر ليتلاءم مع تغير الطلب، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي (Thirlwall, 1978). ومن أسباب التضخم الهيكلي ما يأتي:

أ. إن التخصص في مجال إنتاج المواد الأولية ومصادر الطاقة يترتب عليه تعظيم أهمية قطاع الصادرات في الاقتصاد القومي ، مما يعرضه دائماً لموجات مختلفة من عدم الاستقرار النقدي ناجمة عن تذبذب أسعار منتجاتها في الأجل القصير، إذ يصاحب ارتفاع أسعار المواد الأولية دولياً موجة من التضخم ناجمة عن زيادة أرصدة النقد الأجنبي التي تحرزها الدول وزيادة الدخول، كما يصاحب تدهور هذه الأسعار دولياً انخفاض العوائد الأجنبية، ومن ثم تنامي العجز في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة للدولة، مما يضعف قدرة البلاد على استيراد الآلات اللازمة للتنمية والسلع الاستهلاكية المستوردة، وتستمر هذه الموجات التضخمية في الحالتين بصورة يصعب إيقافها.

ب. كذلك فإن تخلف القطاع الزراعي يؤدي إلى عجز الاقتصاد عن تدبير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان مما يدفع بأسعار السلع الغذائية إلى الإرتفاع المستمر، ولاسيما مع ارتفاع معدل النمو السكاني وعدم وجود استراتيجية طويلة المدى لتحديث هذا القطاع ودفع عجلات نموه إلى الأمام.

ت. إن جمود الجهاز المالي وضآلة حجم العائد الضريبي الذي يتم التعبير عنه بتذبذب متوسط نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي الذي يصل إلى ١٥% و ٣٠% في الدول المتقدمة (Chellian, "et.",1975)، مما يترتب على ذلك عدم كفاية الإيرادات العامة لمواجهة النفقات العامة ، مما يعني عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب وحجم الإنفاق اللازم لتحقيق معدلات النمو المرغوبة لدفع عجلات التنمية.

ويرى الهيكليون أن التغلب على هذه الاختلالات الهيكلية يكون عن طريق زيادة كفاءة النظام الضريبي وإتباع سياسة مالية فعالة، تؤدي إلى تشجيع الادخار وزيادة الاستثمار التي ستؤدي إلى دفع عجلة التنمية إلى أمام (Thirlwall, 1978).

وأخيراً، فإن ما يترتب على عملية التنمية من إختلالات هيكلية في مراحلها الأولى، هو من قبيل النفقات والتضحيات التي على المجتمع تحملها ولاسيما أن معظمها ذات سمة فنية مثل:

- وجود فترة زمنية بين تكوين رأس المال الاجتماعي وبين انعكاس آثاره على مستوى الإنتاجية في مختلف القطاعات.
- طول فترة إنشاء للمشروعات الجديدة و لاسيما في حالة الصناعات الثقيلة في حين تقوم بتوزيع دخول نقدية تمثل طلباً متزايداً على السلع التي لم يزد عرضها بعد.
- الطبيعة المزدوجة للاستثمار، إذ تكون الطاقة الإنتاجية الجديدة ذات طبيعة متخصصة، بينما تؤدي الدخول النقدية التي توزعها إلى توليد طلب فعال أكثر عمومية.
- عدم تزايد المقدرة على استيراد المكون الأجنبي اللازم لإنشاء السلع الصناعية المحلية بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج، وبصفة خاصة للصناعات التي تنتج إنتاجاً يحل محل الواردات.
- قضية التفاوت في توزيع الدخول التي تصاحب عملية التنمية، إذ تستحوذ قلة صغيرة من بعض الشرائح الاجتماعية الغنية على معظم ثمار التنمية وتتسم هذه القلة بسلوكها الإنفاق الترفي والبذخي.

ويرى الهيكليون أن التضخم الطفيف والمعتدل الذي ينشأ عامة في أولى مراحل التنمية لا يمثل خطراً كبيراً، طالما اتبعت السياسة الاقتصادية الرشيدة بالنسبة للأسعار والتوزيع، التي لا تسهم في تعميقه بل تخفف منه وتعمل على مكافحته، عن طريق الإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي واعتماد سياسة حازمة رشيدة لتوزيع الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار، وإعادة توزيع الموارد وتفعيل تشغيل طاقاته الإنتاجية العاطلة.

التضخم وتحديد القوائم المحاسبية

١. استخدام التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية

إن استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية مع افتراض مبدأ ثبات قيمة العملة سوف يؤدي إلى التضليل في عرض تلك القوائم للمركز المالي (جربوع، ٢٠٠١)بسبب أن قيمة العُملة تتغير من وقت إلى آخر، وإن هذا التغير يجب أن يؤخذ في الحسبان عند إعداد وعرض تلك القوائم.فقائمة الدخل تحتوي على بنود متنوعة من المصروفات والإيرادات، ولا يتم سدادها أو تحصيلها في تاريخ واحد، إذ إن قيمة النقد تتغير من فترة إلى أخرى، وكذلك الحال بالنسبة لقائمة المركز المالي، إذ تحتوي على بنود الأصول بأنواعها الثابتة والمتداولة وخصوم بأنواعها المتداولة وطويلة الأجل وحقوق الملكية، وهي ذات أعمار متباينة ، ويستدعي ذلك إتباع أسلوب معين وموحد لتحديد قيمة النقد في تاريخ معين وموحد لجميع البنود المحاسبية في قائمتي الدخل والمركز المالي.

٢. استخدام القيمة السوقية

إذا رجعنا إلى مفاهيم الدين الإسلامي الحنيف وتمعنا في مفهوم الزكاة، لوجدنا بأن الإسلام نظر إلى مشكلة التضخم المالي منذ أكثر من ١٤٠٠سنة وقدم حلاً لها، تمثل بالزكاة، وهي لا تفرض على التكلفة التاريخية لموجودات المسلم (ثروة المسلم، بل تفرض على القيمة الجارية لهذه الموجودات، إذ اتضح للمسلمين بأن التكلفة التاريخية للموجودات لا تعدّ قيمة مقبولة لتحديد ثروة المسلم لكونها لا تعبّر عن واقع الحال (الليثي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣).

إضافة للمنهج الوصفي التحليلي اللذان اعتمدتهما هذه الدراسة، فإن هناك جانباً تطبيقياً أو ميدانياً مكملاً له. ويتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين في قسمي الاقتصاد والمحاسبة في كليات التجارة بالجامعات الفلسطينية في قطاع غزة من حملة الدكتوراه وعددهم ٤٢ أكاديمياً، ومدراء الدوائر الاقتصادية في القطاع العام الحكومي وعددهم ١٨ مدير دائرة، تم توزيع ٦٠ استمارة استبيانوبلغت الردود ٥٤ مُشكّلة ٩٠% من إجمالي العينة.

ثبات الاستبانة Reliability

أجرى الباحث خطوات لقياس مدى الثبات في العينة الاستطلاعيةبطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

١. طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل مجال ، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة الاتية:

معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ اذر معامل الارتباط ، وقد بين جدول ٥ أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان.

٢. طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة بوصفها طريقة ثانية لقياس الثبات، وقد بين جدول ٥ أن معاملات الثبات مرتفعة لفقرات الاستبانة.

الجدول ١
معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية والفا كرونباخ)

المجال	عدد الفقرات	طريقة التجزئة النصفية			طريقة الفا كرونباخ
		معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح	مستوى المعنوية	
الأول	12	٠.9213	0.9590	٠,٠٠٠	0.9541
الثاني	5	٠.8576	0.9233	٠,٠٠٠	0.9523
الثالث	9	٠.8619	0.9258	٠,٠٠٠	0.9368
الرابع	17	٠.8743	0.9329	٠,٠٠٠	0.9365

المعالجات الإحصائية

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

١. النسب المئوية والتكرارات.
٢. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٣. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
٤. اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).
٥. اختبار One sample T test.

اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري عند اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً . ويوضح الجدول ٦ نتائج الاختبار إذ تبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل مجال أكبر من ٠,٠٥($sig > 0.05$) وهذا يدل على إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

الجدول ٢
اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample K-S)

المجال	قيمة الاختبار Z	مستوى المعنوية
الأول	1.032	0.237
الثاني	1.257	0.085
الثالث	1.018	0.251
الرابع	1.295	0.070
جميع المجالات	1.121	0.162

إختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة (One Sample t test) لتحليل فقرات الاستبانة والجداول الآتيةتحوي على النسبة المئوية لبدائل كل فقرة ، وكذلك المتوسط الحسابي والوزن النسبي وقيمة tومستوى الدلالة لكل فقرة ، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت القيمة المطلقة لـ t المحسوبة أكبرمن قيمة t الجدولية والتي تساوي ٢,٠، (أو مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي أكبر من ٦٠ %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية التي تساوي ٢,٠، (أو مستوى المعنوية أقل من ٠,٠٥ والوزن النسبي أقل من ٦٠%)، وتكون آراء العينة في محتوى الفقرة محايدة إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أكبر ٠,٠٥.

الفرضية الأولى

"لا توجد علاقة إحصائيةعند مستوى معنوية ٠,٠٥، بين وجود كمية كبيرة من النقود تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات و بين حدوث التضخم".

الجدول ٣

نتائج فقرات المجال الأول (العلاقة بين وجود كمية كبيرة من النقود تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات و بين حدوث ظاهرة التضخم)

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة(٥)	موافق(٤)	محايد(٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي(%)	قيمة t	مستوى الدلالة
١	مشكلة التضخم هي مشكلة عالمية ويجب على المفكرين الاقتصاديين إعطائها الاهتمام الكافي بقصد الوصول إلى الحلول المناسبة لعلاجها والتخفيف من ضررها على اقتصاديات جميع الدول.	٥٧,٤	٢٩,٦	١٣,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤٤	٨٨,٨	١٤,٨	٠,٠٠٠
٢	يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من المعروض منها مما يدفع بالأ سعار إلى الزيادة بسبب زيادة الإنفاق الكلي في مجال الاستثمار والاستهلاك.	٤٠,٧	٤٢,٦	١٦,٧	٠,٠	٠,٠	٤,٢٤	٨٤,٨	١٢,٦	٠,٠٠٠
٣	إن التضخم ظاهرة نقدية خاصة تتمثل في وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية ضئيلة من السلع، أي أن العلاقة تصبح بين مستوى الأ سعار وكمية النقود.	٥٩,٣	٢٢,٢	١٣,٠	٥,٦	٠,٠	٤,٣٥	٨٧,٠	١٠,٩	٠,٠٠٠

يتبع ←

ماقبله

٤	إذا تم مضاعفة كمية النقود في مدة قصيرة من الزمن فسوف تتضاعف أسعار السلع والخدمات عن الفترة نفسها.	٠,٠	٠,٠	٥٥,٦	٤٤,٤	٠,٠	٢,٥٦	٥١,٢	٦,٥-	٠,٠٠٠
٥	إذا نقصت كمية النقود في مدة قصيرة من الزمن، فسوف تنقص أسعارالسلع والخدمات عن الفترة نفسها.	٠,٠	١٤,٨	٤٠,٧	٢٥,٩	١٨,٥	٢,٥٢	٥٠,٤	٣,٧-	٠,٠٠١
٦	إن التضخم يُعزى إلى وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية عند مستوى التوظيف الكامل، ويكون سبب التضخم هو الاختلال بين العرض والطلب.	٧٠,٤	١٨,٥	٥,٦	٥,٦	٠,٠	٤,٥٤	٩٠,٨	١٣,٤	٠,٠٠٠
٧	إن النظرية الكمية للنقود تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.	٦١,١	٢٥,٩	١٣,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤٨	٨٩,٦	١٥,١	٠,٠٠٠
٨	إن الزيادة في كمية النقود تعد الشرط الأساسي والضروري لتفسير ظاهرة التضخم.	٤٦,٣	٤٦,٣	٧,٤	٠,٠	٠,٠	٤,٣٩	٨٧,٨	١٦,٣	٠,٠٠٠
٩	ظاهرة التضخم هي ظاهرة نقدية ترجع إلى نمو النقود بكمية أكبر من نمو كمية الإنتاج.	٤٢,٦	٣٥,٢	٧,٤	١٤,٨	٠,٠	٤,٠٦	٨١,٢	٧,٤	٠,٠٠٠
١٠	إن حالة التضخم ترجع إلى زيادة واضحة في متوسط نصيب وحدة الإنتاج من كمية النقود المتداولة.	٤٦,٣	٢٥,٩	٢٧,٨	٠,٠	٠,٠	٤,١٩	٨٣,٨	١٠,٣	٠,٠٠٠
١١	إن رسم سياسة نقدية ومالية حكيمة وغير تضخمية تستهدف تحقيق التوازن بين كمية النقود وحجم الناتج عن طريق تقييد الائتمان من مصادر تمويل العجز الثلاثة : الاقتراض المحلي، الاقتراض الخارجي، والإصدار النقدي.	٤٢,٦	٣٧,٠	١٣,٠	٧,٤	٠,٠	٤,١٥	٨٣,٠	٩,٢	٠,٠٠٠
١٢	ضرورة أن تكون الزيادة في كمية النقود من سنة إلى أخرى متناسبة مع الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي.	٥١,٩	٣٣,٣	١٤,٨	٠,٠	٠,٠	٤,٣٧	٨٧,٤	١٣,٧	٠,٠٠٠
جميع فقرات المجال							٤,٠٢	٨٠,٤	٣٧,٧	٠,٠٠٠

قيمة t الجدولية عند درجة حرية ٥٣ ومستوى معنوية ٠,٠٥ تساوي ٢,٠

يبين جدول ٣ أن جميع إجابات المقطع الأول كانت في محتواها إيجابية (باستثناء الفقرتين الرابعة والخامسة كانت الآراء فيها سلبية)، بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن مشكلة التضخم هي مشكلة دولية، ويجب إعطائها الاهتمام الكافي بقصد الوصول إلى الحلول المناسبة لعلاجها والتخفيف من ضررها على اقتصاديات جميع الدول . وأن الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من

المعروض منهامما يدفع بالأ سعار إلى الزيادة بسبب زيادة الإنفاق الكلي في مجال الاستثمار والاستهلاك، وأن التضخم ظاهرة نقدية تتمثل في وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية ضئيلة من السلع، أي أن العلاقة تصبح بين مستوى الأسعار وكمية النقود، و أن التضخم يُعزى إلى وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية عند مستوى التوظيف الكامل، وأن الزيادة في كمية النقود تعد الشرط الأساسي لإطلاق شرارة التضخم، وأن رسم سياسة نقدية ومالية رشيدة تستهدف تحقيق التوازن بين كمية النقود وحجم الناتج عن طريق تقييد الائتمان من مصادر تمويل العجز الثلاثة: الاقتراض المحلي، الاقتراض الخارجي، والإصدار النقدي تعد ضرورة ملحة.

وبصفة عامة بلغ الوزن النسبي لمعدل جميع الفقرات ٨٠,٤ % وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية. وبلغت قيمة المعنوية ٠,٠٠٠ وهو أقل من ٠,٠٥ مما يعني رفض الفرضية العدمية ، أي توجد علاقة بين وجود كمية كبيرة من النقود تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات.

الفرضية الثانية

"لا توجد علاقة إحصائية بين زيادة الإنفاق على السلع والخدمات الناتج عن زيادة أسعار تكاليف الحصول عليها وبين تضخم أسعارها".

الجدول ٤

نتائج فقرات المجال الثاني (العلاقة بين زيادة الإنفاق على السلع والخدمات الناتج عن زيادة أسعار تكاليف الحصول عليها وبين تضخم الأسعار)

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة(٥)	موافق(٤)	محايد(٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١	يرجع تضخم التكلفة إلى الارتفاع في أسعار عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، مما يترتب عليه زيادة في أسعار السلع المنتجة والخدمات المقدمة.	٦١,١	١٦,٧	٢٢,٢	٠,٠	٠,٠	٤,٣٩	٨٧,٨	١٢,٢	٠,٠٠٠
٢	يرجع تضخم التكاليف للسلع المنتجة والخدمات المقدمة إلى ارتفاع مستوى الأجور وأسعار الفائدة على الأموال المقترضة.	٤٨,١	٢٤,١	١٤,٨	١٣,٠	٠,٠	٤,٠٧	٨١,٤	٧,٣	٠,٠٠٠

يتبع

ماقبله

٣	هذا النوع من التضخم يعد تلقائياً، لأن الزيادة في التكاليف هي التي تدفع بالأسعار إلى أعلى في زيادات متتالية تزيد من مشكلة التضخم وتؤدي إلى تفاقمها.	٥١,٩	٢٧,٨	٧,٤	١٣,٠	٠,٠	٤,١٩	٨٣,٨	٨,٣	٠,٠٠٠
٤	إن وجود طاقات إنتاجية عاطلة تؤدي إلى ارتفاع معدل رأس المال إلى الناتج، مما يعني ارتفاع نفقة الأصول الإنتاجية الثابتة لكل وحدة واحدة.	٥٩,٣	١٨,٥	١٤,٨	٧,٤	٠,٠	٤,٣٠	٨٦,٠	٩,٧	٠,٠٠٠
٥	تُعد التكلفة الناتجة عن احتساب سعر الفائدة على الأموال المقترضة أحد عناصر التكاليف وأن التقلبات التي تطرأ على هذا السعر يكون لها تأثيرها على سعر المنتج.	٣٣,٣	٥١,٩	١٤,٨	٠,٠	٠,٠	٤,١٩	٨٣,٨	١٢,٩	٠,٠٠٠
جميع فقرات المجال							٤,٢٢	٨٤,٤	١٧,٦	٠,٠٠٠

قيمة t الجدولية عند درجة حرية ٥٣ ومستوى معنوية ٠,٠٥ تساوي ٢,٠

يبين جدول ٤ أن جميع الفقرات إيجابية، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أن تضخم التكلفة يرجع إلى الارتفاع في أسعار عوامل الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، مما يترتب عليه زيادة في أسعار السلع المنتجة والخدمات المقدمة، و أن تضخم التكاليف للسلع المنتجة والخدمات المقدمة يرجع إلى ارتفاع مستوى الأجور وأسعار الفائدة على الأموال المقترضة، إذ هذا النوع من التضخم يعد تلقائياً، لأن الزيادة في التكاليف هي التي تدفع بالأسعار إلى أعلى في زيادات متتالية تزيد من مشكلة التضخم وتؤدي إلى تفاقمها، ووجود طاقات إنتاجية عاطلة تؤدي إلى ارتفاع معدل رأس المال إلى الناتج، مما يعني ارتفاع نفقة الأصول الإنتاجية الثابتة لكل وحدة واحدة، والتكلفة الناتجة عن احتساب سعر الفائدة على الأموال المقترضة تُعد أحد عناصر التكاليف ،وأن التقلبات التي تطرأ على هذا السعر يكون لها تأثيرها على سعر المنتج.

وبصفة عامة بلغ الوزن النسبي لمعدل جميع الفقرات ٨٤,٤% وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، وبلغت قيمة مستوى المعنوية ٠,٠٠٠، وهو أقل من ٠,٠٥، مما يعني رفض الفرضية العدمية، أي توجد علاقة إحصائية بين

زيادة الإنفاق على السلع والخدمات الناتج عن زيادة أسعار تكاليف الحصول عليها وبين حدوث ظاهرة التضخم ".

الفرضية الثالثة

لا توجد علاقة إحصائية ، بين الاختلالات الهيكلية وبين حدوث ظاهرة التضخم.

الجدول ٥

نتائج فقرات المجال الثالث (العلاقة بين اختلالات التخلف الاقتصادي وتحديات عمليات التنمية في الدول و بين حدوث ظاهرة التضخم)

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة(٥)	موافق(٤)	محايد(٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١	التضخم الناتج عن وجود اختلالات في هيكل الاقتصاد القو مي يصعب التغلب عليه في المدى القصير.	٧٧,٨	١٤,٨	٧,٤	٠,٠	٠,٠	٤,٧٠	٩٤,٠	٢٠,٨	٠,٠٠٠
٢	إن هذه الاختلالات ترتبط بأوضاع التخلف وتحديات النمو وبطبيعة عملية التنمية نفسها.	٢٠,٤	٦٤,٨	١٤,٨	٠,٠	٠,٠	٤,٠٦	٨١,٢	١٣,٠	٠,٠٠٠
٣	إن أهمية التحليل الهيكلي للتضخم يبين وجود خلل ناشئ عن عدم قدرة بنيان العرض على التغير ليتلاءم مع تغ يير بنيان الطلب، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.	٦٦,٧	٢٠,٤	١٣,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٥٤	٩٠,٨	١٥,٧	٠,٠٠٠
٤	عند تغيير بنيان الطلب تميل أسعار المواد الأولية وعناصر الإنتاج المختلفة التي تسهم في الصناعات التي زاد الطلب على منتجاتها إلى الارتفاع في أسعارها.	٣١,٥	٣٨,٩	١٤,٨	١٤,٨	٠,٠	٣,٨٧	٧٧,٤	٦,٢	٠,٠٠٠
٥	إن التخصص في مجال إنتاج المواد الأولية ومصادر الطاقة يترتب عليه تعظيم أهمية قطاع الصادرات في الاقتصاد القومي، مما يعرضه دائماً لموجات مختلفة من عدم الاستقرار النقدي عندما تتعرض أسعار هذه المنتجات للتذبذب في الأجل القصير.	٢٥,٩	٣٧,٠	٢٩,٦	٧,٥	٠,٠	٣,٨١	٧٦,٢	٦,٦	٠,٠٠٠
٦	إن الإعراض عن التوسع في مجال المنتجات الغذائية يؤدي إلى عجز الاقتصاد عن تدبير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان مما يدفع بـ أسعار الطعام والشراب إلى الارتفاع المستمر.	٤٨,١	٣١,٥	٢٠,٤	٠,٠	٠,٠	٤,٢٨	٨٥,٦	١١,٩	٠,٠٠٠

يتبع ←

ماقبله ⟵

٧	إن جمود الجهاز المالي للحكومات وضآلة حجم الجهد الضريبي هو سبب أساسي في تذبذب متوسط نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي فيما بين ١٥% و ٣٠% بالنسبة للدول النامية.	٣١,٥	٢٥,٩	٤٢,٦	٠,٠	٠,٠	٣,٨٩	٧٧,٨	٧,٦	٠,٠٠٠
٨	يترتب على عدم كفاية الإيرادات العامة لمواجهة النفقات العامة للدولة ولاسيما إذا كانت تتسم بضآلة مرونة حصيلة الضرائب تجاه التغير في حجم الدخل، مما يسبب عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب وحجم الإنفاق العام اللازم لتحقيق معدل النمو المرغوب فيه لدفع عجلة التنمية إلى الأمام.	٦٦,٧	٢٠,٣	١٣,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٥٤	٩٠,٨	١٥,٧	٠,٠٠٠
٩	إن التغلب على المصدر الهيكلي للتضخم والتخلص من جمود الحصيلة الضريبية كسبب هام وراء زيادة عرض النقود التضخمي يكون عن طريق زيادة كفاءة النظام الضريبي في رفع ذ سبة الضرائب إلى الدخل القومي.	٦٤,٨	٢٧,٨	٧,٤	٠,٠	٠,٠	٤,٥٧	٩١,٤	١٨,٣	٠,٠٠٠
جميع فقرات المجال							٤,٢٥	٨٥,٠	٤٢,١	٠,٠٠٠

قيمة t الجدولية عند درجة حرية ٥٣ ومستوى معنوية ٠,٠٥ تساوي ٢,٠

يبين جدول ٥ أن جميع فقرات المجال إيجابية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على أن التضخم الناتج عن وجود اختلالات في هيكل الاقتصاد القومي يصعب التغلب عليه في المدى القصير، وأن هذه الاختلالات ترتبط بأوضاع التخلف وتحديات النمو وبطبيعة عملية التنمية نفسها، تتبلور أهمية التحليل الهيكلي في وجود خلل ناشئ عن عدم قدرة بنيان العرض على التكيف مع بنيان الطلب، نظراً لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، و إنه عندما يتغير بنيان الطلب تميل أسعار المواد الأولية وعناصر الإنتاج المختلفة التي تدخل في العملية الإنتاجية إلى الارتفاع في أسعارها، وأن التخصص في مجال إنتاج المواد الأولية ومصادر الطاقة يترتب عليه تـ عظيم أهمية قطاع الصادرات في الاقتصاد القومي مما يعرضه دائماً لموجات مختلقة من عدم الاستقرار النقدي عندما تتعرض أسعار هذه المنتجات للتذبذب في الأجل القصير، وأن جمود الجهاز المالي للحكومات وضآلة حجم الجهد الضريبي هو سبب أساس في تذبذب متوسط نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج القومي، فيما بين ١٥% و ٣٠%بالنسبة للدول النامية، و إنه يترتب على عدم كفاية الإيرادات العامة لمواجهة النفقات العامة للدولة إلى ضآلة مرونة حصيلة الضرائب تجاه التغيّر في حجم الدخل، مما يسبب عدم نمو هذه الحصيلة بما يتناسب وحجم الإنفاق العام اللازم لتحقيق معدل النمو المرغوب اللازم لدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وبصفة عامة بلغ الوزن النسبي لمعدل جميع الفقرات ٨٥% وقيمة t المحسوبة أكبر من الجدوليةمما يعني رفض فرضية العدم ، أي توجد علاقة إحصائية بين الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وبين حدوث التضخم.

الفرضية الرابعة

"لا توجد علاقة إحصائية بين إعداد وعرض القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية والتأثير على الجداول المحاسبية في ظل التضخم".

الجدول ٦

نتائج فقرات المجال الرابع (العلاقة بين إعداد وعرض القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية والتأثير على الإفصاح المحاسبي في ظل ظاهرة التضخم)

مسلسل	الفقرات	موافق بشدة(٥)	موافق(٤)	محايد(٣)	غير موافق(٢)	غير موافق بشدة(١)	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
١	تعد القوائم المالية عادة على ضوء إنموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة للاسترداد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الاسمي.	٥٣,٧	٣٣,٣	١٣,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤١	٨٨,٢	١٤,٥	٠,٠٠٠
٢	المستثمرون يحتاجون إلى معلومات تعينهم على شراء الأسهم والسندات، والاحتفاظ بهذه الاستثمارات من أجل بيعها.	٤٨,١	٣٧,٠	١٤,٨	٠,٠	٠,٠	٤,٣٣	٨٦,٦	١٣,٥	٠,٠٠٠
٣	المستثمرون يحتاجون إلى معلومات تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.	٤٠,٧	٣٨,٩	٢٠,٤	٠,٠	٠,٠	٤,٢٠	٨٤,٠	١١,٦	٠,٠٠٠
٤	الموظفون يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المشروع وكذلك قدرته على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص عمل لهم.	٤٨,١	٤٠,٧	٥,٦	٥,٦	٠,٠	٤,٣١	٨٦,٢	١١,٨	٠,٠٠٠
٥	الموردون والدائنون التجاريون يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق.	٦١,١	٢٥,٩	٥,٦	٧,٤	٠,٠	٤,٤١	٨٨,٢	١١,٥	٠,٠٠٠
٦	الزبائن يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معه أو اعتمادها عليه.	٤٤,٤	٤٨,١	٠,٠	٧,٤	٠,٠	٤,٣٠	٨٦,٠	١١,٧	٠,٠٠٠

يتبع ⟵

ماقبله

٧	يجب أن تفصح القوائم المالية عن معلومات حول المركز المالي للمشروع ونتائج الأعمال وتدفقاته النقدية لكي تكون مفيدة لمستخدمي تلك القوائم في صنع القرارات الاقتصادية.	٧,٤	٣٧,٠	٢٠,٤	٣٥,٢	٠,٠	٣,١٧	٦٣,٤	١,٢	٠,٢٢٨
٨	إن المعلومات حول الموارد الاقتصادية للمشروع وعن قدرته في الماضي على استغلال هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بقدرة المشروع على توليد النقد وما يعادل النقد في المستقبل.	٣٥,٢	٢٠,٤	٢٢,٢	٢٢,٢	٠,٠	٣,٦٩	٧٣,٨	٤,٣	٠,٠٠٠
٩	المعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التي سيجري فيها توزيع الأرباح والتدفقات المستقبلية بين أولئك الذين لهم مصلحة من المشروع.	٤٠,٧	٤٤,٤	١٤,٨	٠,٠	٠,٠	٤,٢٦	٨٥,٢	١٣,١	٠,٠٠٠
١٠	المعلومات المالية مفيدة في التنبؤ على قدرة المشروع على النجاح في تأمين التمويل الإضافي حول السيولة والقدرة على السداد في مواجهة التزاماته المالية عندما يحل موعد استحقاقها.	٥٩,٣	٤٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٥٩	٩١,٨	٢٣,٦	٠,٠٠٠
١١	المعلومات حول أداء المشروع ولاسيما مؤشر الربحية مطلوبة من أجل تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من الممكن أن يسيطر عليها في المستقبل.	٤٠,٧	٤٤,٤	٧,٤	٧,٤	٠,٠	٤,١٩	٨٣,٨	١٠,٠	٠,٠٠٠
١٢	إن المعلومات حول الأداء مهمة في التنبؤ في تقييم قدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية من مواردها الموجودة والحكم على فعالية المشروع في توظيف موارد أخرى.	٦١,١	٢٥,٩	٧,٤	٥,٦	٠,٠	٤,٤٣	٨٨,٦	١٢,٢	٠,٠٠٠
١٣	توفر الميزانية العمومية بشكل رئيس المعلومات حول المركز المالي للمشروع، كما توفر قائمة الدخل المعلومات بشكل رئيس حول نتائج أعماله، وأما قائمة التدفق النقدي فتبين بوضوح طرائق الحصول على الأموال وطرائق إنفاقها.	٥١,٩	٤٢,٦	٥,٦	٠,٠	٠,٠	٤,٤٦	٨٩,٢	١٧,٨	٠,٠٠٠
١٤	تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات ملائمة لحاجات مستخدمي تلك القوائم.	٦١,١	٢٥,٩	١٣,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤٨	٨٩,٦	١٥,١	٠,٠٠٠

يتبع

ماقبله

١٥	تعد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي ، اذ يعترف بآثار العمليات والأحداث المالية عندما تحدث ليجري تسجيلها بالدفاتر والسجلات المحاسبية.	٥٠,٠	٣٧,٠	٥,٦	٧,٤	٠,٠	٤,٣٠	٨٦,٠	١٠,٨	٠,٠٠٠
١٦	يجري إعداد القوائم المالية بـ افتراض أن المشروع سوف يستمر في أعماله الاعتيادية خلال الـ فترة المنظورة مع استبعاد التصفية أو التوقف عن العمل، وفي حالة تو افر النية بالتصفية أو التوقف يجب أن تعد على أساس مختلف، وفي مثل هذه الحالة يجب أن يفصح عن الأساس المستخدم.	٥٥,٦	٣١,٥	١٣,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٤٣	٨٨,٦	١٤,٦	٠,٠٠٠
١٧	يجب أن تتمتع القوائم المالية بخصائص نوعية مثل القابلية للفهم، والملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة حتى يتم عمل المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.	٤٢,٦	٣٧,٠	٥,٨	١٤,٨	٠,٠	٤,٠٧	٨١,٤	٧,٦	٠,٠٠٠
	جميع فقرات المجال						٤,٢٣	٨٤,٦	٤٢,٢	٠,٠٠٠

قيمة t الجدولية عند درجة حرية ٥٣ ومستوى معنوية ٠,٠٥ تساوي ٢,٠

يبين جدول ٦ آراء عينة الدراسة في جميع الفقرات إيجابية (باستثناء الفقرة السابعة كانت فيها محايدة)، بمعنى أنهم يوافقون على أن القوائم المالية تعدّ عادة على ضوء أنموذج محاسبي مبني على التكلفة الـ تاريخية وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الاسمي، وأن المستثمرين يحتاجون إلى معلومات تعينهم على شراء الأسهم والسندات، والاحتفاظ بهذه الاستثمارات من أجل بيعها و إلى معلومات تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح ،وأن الموظفين يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المشروع ، وكذلك قدرته على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومنافع التقاعد وتوفير فرص عمل لهم، وأن المورد ين والدائنين التجاريين يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، وأن الزبائن يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المشروع خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معه أو اعتمادها عليه، و إن المعلومات حول الموارد الاقتصادية للمشروع وعن قدرته في الماضي على استغلال هذه الموارد مفيدة في التنبؤ بقدرة المشروع على استرداد قيمة الاستثمار في المستقبل، و إن المعلومات حول الهيكل المالي مفيدة في التنبؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية وعن الكيفية التي سيجري فيها توزيع الأرباح والتدفقات المستقبلية بين أولئك الذين لهم مصلحة من المشروع، و إن المعلومات المالية مفيدة في التنبؤ بقدرة المشروع على النجاح في تأمين التمويل الإضا في حول السيولة والقدرة على السداد في مواجهة التزاماته المالية عندما يحل موعد استحقاقها، و إن

المعلومات حول أداء المشروع خاصة مؤشر الربحية مطلوبة من أجل تقييم التغييرات المحتملة في الموارد الاقتصادية التي من الممكن أن يسيطر عليها في المستقبل، وإن المعلومات حول الأداء مهمة في التنبؤ في تقييم قدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية من مواردها الموجودة والحكم على فعالية المشروع في توظيف موارد أخرى، و إن توفر الميزانية العمومية بشكل رئيس حول نتائج أعماله، وأما قائمة التدفق النقدي فتبين بوضوح طرائق الحصول على الأموال و طرائق إنفاقها، وإن القوائم المالية تحتوي على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات ملائمة لحاجات مستخدمي تلك القوائم، و إن القوائم المالية تعدّ على أساس الاستحقاق المحاسبي، إذ يعترف بآثار العمليات والأحداث المالية عندما تحدث ليجري تسجيلها بالدفاتر والسجلات المحاسبية، وإنه يجري إعداد القوائم المالية بافتراض أن المشروع سوف يستمر في أعماله الاعتيادية خلال الفترة المنظورة مع استبعاد التصفية أو التوقف عن العمل، وفي حالة توافر النية بالتصفية أو التوقف يجب أن تعد على أسس مختلفة، وإنه يجب أن تتمتع القوائم المالية بخصائص نوعية مثل القابلية للفهم، والموثوقية، والقابلية للمقارنة حتى يتم عمل المقارنات بقدر كبير من الموضوعية

وبصفة عامة بلغ الوزن النسبي لمعدل جميع الفقرات ٨٤,٦% وقيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، مما يعني رفض الفرضية العدمية أي توجد علاقة بين إعداد وعرض القوائم المالية على أساس التكلفة التاريخية والتضخم".

أ. النتائج والتوصيات

١. إن التضخم ظاهرة نقدية خالصة تتمثل في وجود كمية كبيرة من النقود تطارد كمية ضئيلة من السلع، أي أن العلاقة تصبح بين مستوى الأسعار وكمية النقود.
٢. إن التضخم يُعزى إلى وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية عند مستوى التوظيف الكامل، ويكون سبب التضخم هو الاختلال بين العرض والطلب.
٣. يرجع تضخم التكلفة إلى الارتفاع في أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في العملية الإنتاجية.
٤ يرجع تضخم التكاليف للسلع المنتجة والخدمات المقدمة إلى ارتفاع مستوى الأجور وأسعار الفائدة على الأموال المقترضة.
٥. إن وجود طاقات إنتاجية عاطلة تؤدي إلى ارتفاع معدل رأس المال إلى الناتج، مما يعني ارتفاع كلف الأصول الإنتاجية الثابتة لكل وحدة منتجة.
٦. إن التضخم الناتج عن عوامل هيكلية هو التضخم الناتج عن وجود اختلالات في هيكل الاقتصاد القومي يصعب التغلب عليه في المدى القصير.
٧. المعلومات المالية مفيدة في التنبؤ بقدرة المشروع على النجاح في تأمين التمويل الإضافي حول السيولة والقدرة على السداد في مواجهة التزاماته المالية عندما يحل موعد استحقاقها.

٨. المعلومات عن الربحية ضرورية لتقييم أداء المشروع من أجل تقييم التغيـرات المحتملة في الموارد الاقتصادية مستقبلاً.

ب. التوصيات

١. إن رسم سياسة نقدية ومالية حكيمة وغير تضخمية تستهدف تحقيق التوازن بين كمية النقود وحجم الناتج عن طريق تقييد الائتمان من مصادر تمويـل العجـز الثلاثة هي: الاقتراض المحلي، الاقتراض الخارجي، والإصدار النقدي.
٢. إن إعادة توزيع الموارد الكلية بكفاءة في الاقتصاد سيسهم في تحقيق اسـتقرار نسبي في هيكل الاقتصاد ويحد من التذبذبات الكبيرة في الأسعار.
٣. ضرورة مراعاة أن الأعراض عن التوسع في مجال المنتجات الغذائيـة يـؤدي إلىعجز الاقتصاد عن تدبير الاحتياجات الغذائية المتنامية للسكان ممـا يـدفع بأسعارها إلى الارتفاع.
٤. يجب العمل على زيادة حجم الإيرادات العامة باعتماد سياسات ماليـة ونقديـة رشيدة لمواجهة النفقات العامة للدولة عن طريق نمو حـصيلة الإيـرادات بمـا يتناسب وحجم الإنفاقالعام اللازم لتحقيق معدل النمو المرغوب ، ولدفع عجلـة التنمية الاقتصادية إلى أمام.
٥. ضرورة أن تتضمن القوائم المالية معلومات حول المركز المالي ونتائج الأعمال وتدفقاته النقدية لكي تكون مفيدة في صنع القرارات الاقتصادية.
٦. يجب أن تكون المعلومات حول الهيكل المالي مشخصةّبحيـث يمكـن التنبـؤ بحاجات الاقتراض المستقبلية وآلية توزيع الأرباح بين أولئك الذين لهم مصلحة في المشروع.
٧. يجب أن تتمتع القوائم المالية بخصائص نوعية مثل القابلية للفهـم والموثوقيـة بالمعلومات، والقابلية للمقارنة حتى يتم عمـل المقارنـات بقـدر كبيـر مـن الموضوعية.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. التوني، ناجي، "استهداف التضخم والسياسة النقدية"، جسر التنمية المعهد العربـي للتخطـيط بالكويت، السنة الأولى، العدد السادس، ٢٠٠٢، الكويت، ٢٠٠٢
٢. جربوع، يوسف محمود"المحاسبة عن التضخم بين التأييد والانتقادات الموجهـة إليهـا"، مجلـة المحاسب القانوني العربي، نسخة إلكترونية للأعضاء، كانون أول ٢٠٠١، العدد ١، ٢٠٠١، من موقع htty/www.ascasociety.org/magazine.aspx?page-key-magazine.
٣. جربوع، يوسف محمود"المعلومات التي تعكس آثار تغير الأسـعار"، نظريـة المحاسـبة، الطبعة الأولى، الناشر مؤسسة دار الـوراق للطباعـة والنـشر، ٢٠٠١، عمـان، الأردن، ٢٠٠١.
٤. الحاروني، عمر كامل، "محاسبة التضخم"، مجلة التكاليف، الجمعية العربية للتكاليف، الـسنة ١٢، مايو/سبتمبر ١٩٨٣، العدد ٢، ٣، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٣.

٥. حسن، فاروق أحمد، "أثر تقلبات الأسعار على الإفصاح المحاسبي بقوائم نتائج الأعمال للوحدات الاقتصادية، مجلة العلوم التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد ١٠،١١،١٢، المنوفية، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٧.
٦. زكي، رمزي، "مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠، القاهرة جمهورية مصر العربية، ١٩٨٠.
٧. سليطين، سهام حسن، مشكلات المحاسبة عن الإهلاك في ظروف تغيّر الأسعار"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠١.
٨. شعبان، حامد عبد المعطي، "مصداقية المعلومات المحاسبية في ظل التضخم، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، السنة الثامنة، المجلد الثامن، العدد ٩، الزقازيق، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٦.
٩. الشيرازي، عباس مهدي، التغيرات في المستوى العام للأسعار "، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الناشر دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.
١٠. صقر، محمد عبد المنعم، السياسات الاقتصادية وحل الأزمات وتحقيق التقدم "، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٧.
١١. عبدالله، خالد أمين، محاسبة التضخم بين المعارضة والتأييد "، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد العاشر، العدد الثاني، ١٩٨٣، عمان، الأردن، ١٩٨٣.
١٢. العطار، محمد صبري، دراسة مقارنة لنماذج المحاسبة عن التضخم في عدد من الدول "، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٨١.
١٣. غنيمي، سامي، دراسة تحليلية لطرق المحاسبة عن التغيرات في مستويات الأسعار وإمكانية تطبيقها عملياً في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤.
١٤. الليثي، فؤاد محمد، "أساس القيمة الجارية" نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بورسعيد، جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
١٥. محسب، خيري، وقادوس، هدى، "نحو إطار عام لاختيار طريقة للمحاسبة عن التضخم، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، بنها، فرع جامعة الزقازيق، كلية التجارة، السنة الخامسة، العدد الأول، الزقازيق، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٥.
١٦. مشهور، نعمت عبد اللطيف، الاقتصاد الإسلامي والتضخم "، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة الأزهر بنات، العدد ٩، يناير، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٢.
١٧. نصار، مجدي محمد، "موقف مراقب الحسابات الخارجي من الإفصاح في ظل تغيرات مستويات الأسعار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٩٨٤.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Ackley, G., "Rising Prices not Hight Prices", Macroeconomics: Theory and Policy, Collier Macmillan International Publication, London, 1978.
2. Brayshru and Miro "The information Content of Inflation Adjusted Financial Statements", {Electronic Version} Jornal of Business Finance and Accounting, Vol. 12, No 2, 13.P, From: Http: Web 1, epnet.com/Search ASP?, 1985.
3. Chelliah, R., Bass, H. and Kelly, M. 1975, "Tax Ratios and Tax Efforts in Developing Countries, 1969-1971 in I M F Staff Papers, Vol.22, March 1975.

4. Chorida, T. and Shivakumar,I, "Inflation Illusion and Post-earnings Announcement Draft", {Electronic Version}, Journal of Accounting Research, Vol.43, No.4, 36P. Com/Research ASP?,2005.
5. Davis, P. , "Equity Valuation and Curuent Cost Disclosures: The Case of Mexico", {Electronic Version}, Journal of International Financial Management and Accounging, Vol.12 , No.3, 26P. From: http/web1, epnet.com/Search ASP?, 2001.
6. Eldon, S.H. 1982, "price level Changes", Accounting Theory, , Richard D. Irwin, inc., Fourth Edition, 1982.
7. Friedman Mitton, "The Supply of Money & Changes in Prices and Output, Reprinted in Edwin Dean (ed.): The Controversy Over the Quantity Theory Of Money, D.C. Health CO., Boston, 1965.
8. Godon, E.A., Accounting for Changing Prices: The Value Relevance of Historical Cost, Price Level and Replacement Cost Accountign in Mexico", {Electronic Version}, Journal of Accounting Research, Vol.19, No.1, 24P. From: Http/web1, enpet.com/Search .ASP?, 2001.
9. Megis, R. and Megis, W, " inflation is a great challenge to accoouting and economy "Financial accounting, Sixth edition, McGraw – Hill, Inc., U.S.A. 1989.
10. Mentyre, E.V., "Interaction Effects of Inflation Accounting Models and Accounting Techniques", {Electronic Version} Accounting Review, Vol. 57, No.3, 12P from: Http:/web 1.epnet.com/Search.ASP?, 1982.
11. Paul Wonnacott and Ronald Wonnacott, "The Monetary System", (Economics, Fourth Edition, 1990.
12. Rosenfield, paul, "A History of Inflation Accounting", Journal of Accountancy, September 1981.
13. Salvary, S.C., "price Level Changes and Financial Accounting Measurements", Canisius College, Retrieved 25.9., From: http/web1, econwpa.wustl.edu, 2004.
14. Thirlwall, A.p. 1978, "Growth & Development With Special Reference to Developing Economics, ELBS & Macmillan, 1978.